

دور الخدمات اللوجستية وقطاع النقل في دفع عجلة النمو الاقتصادي

د. رانيا محفوظ السيد عامر

مقدمة:

تلعب الخدمات اللوجستية في مصر دورًا مهمًا في التعافي الاقتصادي للبلاد، كما تعتبر الأعمال اللوجستية في منظمات الأعمال وغيرها من أهم أنواع الخدمات الحيوية التي تزايد الاهتمام بها في العصر الحديث، وذلك بسبب تزايد التحديات في بيئة الأعمال المعاصرة ذات الطبيعة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية، وساعد وجود الخدمات اللوجستية على زيادة الاستثمار في العديد من القطاعات التجارية بفضل تأمين وسائل نقل آمنة لشحن وتخزين وتسويق وتزويد البضائع.

كما يؤثر وجود الخدمات اللوجستية على تخفيض تكاليف عمليات التبادل التجاري، ويكون ذلك بشكل أكبر في عمليات التبادل التجاري بين الدول، وساهم وجود الخدمات اللوجستية في توفير كميات أكبر من السلع والخدمات ونقلها عبر الدول، مما يساعد على حماية المستهلك وتوفير خيارات شرائية أفضل من حيث جودة المنتجات وأسعارها .

وتعتمد اللوجستية على مجموعة من المميزات التي ترتبط بطبيعة علميا، سواء كانت على مستوى دولة، أو منشأة، أو بيئة أعمال مصغرة، ومن أهم هذه المميزات: دراسة مدى القرب من الأماكن المهمة، والتي تساهم بتزويد الموارد للشركة، أو الدولة .تحديد وسائل الاتصال والنقل المحتملة، والتي من الممكن استخدامها في التواصل مع الأطراف الأخرى، أو لم الحصول على الموارد المناسبة .بالنسبة لتكنولوجيات المطروحة في الأسواق منذ بضع سنوات تُستخدم حاليا في القطاع اللوجستي، مثل أنظمة إدارة المتاجر الكبيرة، وتقنيات الاستشعار مثل رقائق تحديد الهوية بموجات الراديو، والوثائق الإلكترونية المراقبة للشحن.

ويفضل العولمة، تجاوزت التجارة والخدمات الحدود الوطنية مع تنقل رأس المال الدولي، وتوسيع حدود التجارة، وهجرة التكنولوجيا والموارد البشرية، كان للاقتصاد أيضا نصيبه من العولمة. من أجل

تميز نفسها عن الآخرين، طلبت الدول ديناميكيات جديدة ومن بين هذه الديناميكيات، أصبحت الخدمات اللوجستية أكثر بروزاً. لذلك، مع التطور السريع للاقتصاد الوطني، أصبحت الخدمات اللوجستية قطاعاً لا يمكن الاستغناء عنه.

خطة البحث:

المطلب الأول: ماهية الخدمات اللوجستية وأهميتها وأهدافها وأنواعها

المطلب الثاني: دور قطاع النقل في النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: أثر الخدمات اللوجستية وقطاع النقل على النمو الاقتصادي

وقبل البدء في عرض الدراسة ستقوم الباحثة بتسليط الضوء على أهمية البحث وهدفه ومنهج البحث والصعوبات التي واجهتنا في البحث وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهمية البحث:

- تأتي أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على الخدمات اللوجستية حيث تعتبر عاملاً أساسياً للنمو الاقتصادي لكل بلد على حدة وقدرته التنافسية. ويؤدي عدم كفاءة الخدمات اللوجستية إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال وتقليص إمكانية التكامل مع سلاسل القيمة العالمية. وربما تتكبد البلدان النامية خسائر كبيرة للغاية في محاولاتها التنافس في السوق العالمية.
- كما تظهر أهمية هذا البحث باعتبار إن العالم اليوم يشهد تطوراً كبيراً في مجال إدارة الأعمال ومجال النقل والتبادل التجاري مما إدي إلى ظهور الخدمات اللوجستية كعنصر مهم ورئيسي في النمو الاقتصادي.

ثانياً: أهداف البحث:

- ترمى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: -
- إبراز أهمية الخدمات اللوجستية وأنواعها وأهدافها
- محاولة تسليط الضوء على الخدمات النقل ودورها في النمو الاقتصادي

ثالثاً: منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمعرفة كيفية الاستفادة من الخدمات اللوجستية وتسلط الضوء على قطاع النقل والدور الذي يلعبه في العملية الاقتصادية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية وهي أن الخدمات اللوجستية وقطاع النقل هي الحل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ولدفع عجلة النمو الاقتصادي وتتبع من هذه الفرضية مجموعة فرضيات نذكرها كالاتي:

- الخدمات اللوجستية تساهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية.
- الأداء اللوجستي له دور في تحفيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الدور الهام الذي تلعبه.
- تعاني كثير من الدول العربية من ضعف الخدمات اللوجستية ومشاكل التنمية الاقتصادية.

خامساً: صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة:

- ندرة المراجع.
- صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع.
- ثقافة الانغلاق التي مازالت تنتهجها بعض الدول في ممارسة تجارتها.

المطلب الأول

الخدمات اللوجستية وأهميتها وأهدافها وأنواعها

تعتبر الخدمات اللوجستية أحد أهم الموضوعات الحيوية والتي تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي في مجال التسويق وإدارة الأعمال من حيث مفهومها وأهميتها ومكوناتها وممارستها في المنظمات المعاصرة فمع كبر حجم المنظمات وتعدد انشطتها واتساع وتعدد خطوط منتجاتها واسواقها تزايد الاهتمام بالخدمات اللوجستية والتي أصبحت تمثل العمود الفقري في هذه المنظمات والتي تهدف الى خدمة العملاء مع تحقيق الميزة التنافسية.

أولاً: ماهية الخدمات اللوجستية:

هناك عدد من المفاهيم التي يمكن تعريف الخدمات اللوجستية بها، والتي لها أكثر من مفهوم مختلف من أشهرها فن السوقيات وهو واحد من بين فروع علم الإدارة المختلف والذي يهتم بشكل كبير في التحكم في كافة المنتجات سواء إن كانت تلك المنتجات بضائع أو طاقة أو حتى موارد بشرية، ويتم تتابع تلك الأشياء بداية من منطقة التصنيع وحتى منطقة الاستهلاك الخاصة بـ المستهلك وتجدر الإشارة أن الخدمات اللوجستية لديها دور كبير وفعال في التجارة العالمية من حركات الاستيراد والتصدير وغيرهم.

كما تُعرف أيضاً بتخطيط وتنفيذ عمليات التخزين للسلع ونقلها من نقطة المنشأ حتى الوجهة النهائية، حيث يجب على مديري الخدمات اللوجستية نقل المنتجات من نقطة منشأهم إلى نقطة بيعهم في ظل الظروف المثلى.

وذلك من خلال نظام إدارة المخزون والمعدات والمواقع والموزعين والتكاليف، وكذلك عمليات التخطيط والتنفيذ والإشراف، ويمكن أن تتضمن الخدمات اللوجستية عمليات طويلة أو قصيرة المدى.

تلعب الخدمات اللوجستية دوراً هاماً وبارزاً في التجارة العالمية لما لها من تأثير على تدفق الواردات والصادرات بين الدول وكذلك التجارة الداخلية في كل دولة، حيث انها من العلوم المعنية التي تهتم

بالتحكم في كافة انواع المنتجات وتتابعها منذ اللحظة الأولى في منطقه التصنيع انتهاء بمنطقه الاستهلاك الخاصة بالمستهلك.

وتؤثر الخدمات اللوجستية بشكل غير مباشر على مستويات مختلفة من الاقتصاد، كما أن تتمتع الخدمات اللوجستية الجيدة بالقدرة على تقليل التكاليف وزيادة الأرباح وزيادة الواردات والصادرات الدولية.

فعند سماع مصطلح الخدمات اللوجستية لأول مرة لا يمكن إدراك المراد به وما هو مفهوم الخدمات اللوجستية، فهو مصطلح كان يستخدم في البداية في المجال العسكري ولكن بعد ذلك تطور الأمر وأصبح يستخدم في كافة المجالات حيث يوضح لنا كيفية التعامل مع الموارد وكيف يمكن نقلها، خلال هذه الفقرة نقدم لكم مفهوم الخدمات اللوجستية، فبداياً كان ينحصر استخدام مفهوم الخدمات اللوجستية في المجال العسكري فقط كان يقصد به كيفية حصول الأفراد العسكريين على المعدات والإمدادات وكيف يمكن نقلها وتخزينها.

ولكن عند تطور استخدام مفهوم الخدمات اللوجستية وأصبح يستخدم في جميع المجالات وغير مقتصر على مجال واحد لم يتغير مفهومها كثير ولكن طراً عليها بعض التغيير فأصبح يقصد بها: إدارة طرق الحصول على الموارد وكيفية تخزينها ونقلها إلى مكانها ووجهتها الرئيسية.

وتتضمن إدارة الخدمات اللوجستية على قائمة مكونة من الموردين والموزعين المعتمدين. يتم من خلال إدارة الخدمات اللوجستية تحديد فاعلية الموردين والموزعين وإمكانية الوصول لها. كما يتم من خلالها تقييم علاقة الشركات المناسبة.

ومن هنا نستخلص تعريف الخدمات اللوجستية: بأنها فن السوقيات وهو عبارة عن علم يختص بإدارة نقل البضائع والطاقة والمعلومات والموارد والمنتجات والخدمات والبشر من منطقة الإنتاج إلى منطقة السوق، ويمكن القول بأنه لا يمكن أن تتم أي عملية تجارية سواء كانت محلية أو دولية إلا في وجود دعم لوجستي احترافي.

كما أن العمليات اللوجستية تتضمن كل من:

-الأنشطة اللوجستية التي تتعلق بالشراء:

-النتبؤ بالطلب.

-اختيار مصادر التوريد.

-تحديد طريقه ونوع التعبئة.

-تحديد كميات واوقات الشراء.

-تحديد مواقع التسليم.

٢- النقل:

-تحديد مواقع ونقاط التخزين.

-تحديد نوع واساليب ومعدات النقل.

-تحديد مسارات وحمولات وسعر النقل.

٣- التخزين:

-تحديد سياسات تخزين المواد الخام وتحديد شكل ومساحه المخزون.

- تحديد عدد وحجم مواقع التخزين.

-تحديد اساليب تنظيم وترتيب المخازن.

-تصميم شكل العبوات لأغراض التخزين.

-التصرف بالمرتجعات.

٤- المناولة:

- اختيار المعدات.
- تحديد اجراءات تجهيز الطلبات.
- استخدام النتائج للتخطيط.

٥- الإجراءات الرقابية:

- تحديد الإجراءات.
- تنفيذ الرقابة.

٦- تدفق المعلومات:

- تجميع المعلومات.
- تحديد وسائل الاتصالات وتحليل البيانات.
- استخدام النتائج للتخطيط.

ومما سبق نستنتج أن تعريفات الخدمات اللوجستية تتعدد وذلك لتطور صورها، ويمكن استخلاص تعريف بسيط للخدمات اللوجستية وهو: الحصول على كمية جيدة من المنتجات في الوقت المناسب، ثم إرسالها إلى الموقع المناسب للتخزين بشرط أن تظل حالة المنتجات جيدة وسليمة ومن ثم تسليمها للعميل، بذلك يمكن وصف الخدمات اللوجستية بأنها عبارة عن شبكة تقوم بربط كل الشركات في مجال الصناعة، والهدف من ذلك هو إدارة كيفية العمل على تلبية احتياجات العملاء والانتقال سريعاً من قسم إلى سلسلة من الإمداد وكفاءة عالية.

ثانياً: أهمية الخدمات اللوجستية:

تأتى أهمية الخدمات اللوجستية ودورها في القطاع الاقتصادي من خلال الدور الهام الذي توديه

وهو:

- يساعد وجود الخدمات اللوجستية على زيادة الاستثمار في العديد من القطاعات التجارية.
- تساعد المنظمات على السيطرة على جميع المشاكل والتعقيدات التي تكون أمامهم.
- يتم من خلالها تحقيق أقصى استفادة ممكنة من جميع الاستثمارات.
- تحسين التدفق المادي من المنبع الخاص بالمنتجات وحتى المصب والذي يعني المستهلك.
- يتم التعرف من خلالها على كافة البرامج التي لها علاقة بالجودة والشراء والإنتاج.
- يتم من خلالها تنظيم جميع الخدمات الخاصة بعد عملية البيع وتحسين خدمة العملاء.
- كما يؤثر وجود الخدمات اللوجستية على تقليل التكلفة في عمليات التبادل التجاري.
- كما ساهم وجود الخدمات اللوجستية في توفير كميات أكبر من السلع والخدمات ونقلها عبر الدول، ويساعد في حماية المستهلك وتوفير خيارات شرائية أفضل من حيث جوده المنتجات.

ثالثاً: أهداف الخدمات اللوجستية:

تُحقق الخدمات اللوجستية مجموعه من الأهداف والغايات، وتوجد العديد من انواع الخدمات اللوجستية حسب الظروف التي يتم فيها توصيل البضائع وتسليمها والنطاق الذي تشملها، كما يوجد عدة أهداف للخدمات اللوجستية والتي تتوقف على المستويات الزمنية الخاصة بك منها على حدي وهي على النحو التالي.

ولكي تكون أي سلسلة إمداد معينة فعالة، من الضروري أن تفي الأعمال اللوجستية التابعة لجهات خارجية بالعديد من أهداف وغايات اللوجستيات الداخلية، وفيما يلي أبرز وأهم أهداف الأعمال اللوجستية الحديثة، وهذا ما سنوضحه: -

١_ زيادة الكفاءة:

تساعد الأعمال اللوجستية الحديثة في زيادة الكفاءة بشكل كبير، وذلك من خلال مساعدة البائع بأداء خدمات ذات قيمة مضافة مثل التعبئة والتغليف أو فحوصات الجودة، وبالتالي يمكن تحسين عمليات المستودعات مثل العمليات والتخطيط والتدفق بشكل كبير.

٢_ تحقيق استجابة سريعة:

يمثل رضا العملاء دوراً مهماً في النجاح، وتساعد اللوجستيات الحديثة في تحقيق أهداف خدمة العملاء الخاصة بك على الفور، وذلك بفضل التكنولوجيا الحالية.

وهذا يعني أنه يمكنك التخلص من المخزونات الزائدة التي تم تخزينها عادةً تحسباً لمتطلبات العملاء، كما ستتمكن أيضاً من تحويل تركيزك التشغيلي من الموقف التوقعي والتحرك نحو الاستجابة لمتطلبات العملاء.

٣_ تقليل عدد الأحداث غير المتوقعة

يمكن أن تحدث أحداث غير متوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى الاضطراب الغير المتوقع أثناء التصنيع، أو وصول البضائع التالفة إلى وجهتها النهائية، أو التأخير في استلام طلب العميل، أو التسليم الخاطئ، إلى إهدار الوقت والموارد.

وبفضل اللوجستيات الحديثة قد تم معالجة هذه الأحداث غير المتوقعة من خلال استخدام برامج متطورة قادرة على تحقيق تحكم إيجابي في الأنظمة اللوجستية.

٤_تحقيق الحد الأدنى من المخزون:

يأتي الحديث عن موضوع الحد الأدنى والأحداث غير المتوقعة، فتعد اداره المخزون امرا بالغ الأهمية، وفي النهاية فإن الهدف من الحفاظ على التقليل من هذه الأحداث عند الحد الأدنى سيشمل ايضا التزاما بالأصول وسرعه دوران نسيبه. ويُعد الهدف من تقليل المخزون إلى أدنى المستويات الممكنة يعمل أيضاً على إرضاء العملاء وخفض التكلفة اللوجستية الإجمالية، مع تحقيق الأهداف التشغيلية المرجوة.

٥_خفض تكلفة النقل واللوجستيات:

تحقق اللوجستيات الحديثة خفض التكاليف، ويُعد النقل أحد التكاليف الرئيسية المرتبطة بالخدمات اللوجستية، ويتطلب خفض تكلفة النقل وتوحيد الحركة. من المهم أن نتذكر أن تكاليف النقل تتأثر بشكل مباشر بنوع المنتج الذي يتم شحنه وحجم الشحنة والمسافة، وكقاعدة عامة كلما كانت الشحنة أكبر، وكلما زادت المسافة، انخفضت تكلفة النقل لكل وحدة. لذلك يُعد امتلاك برنامج قادر على تجميع الشحنات الصغيرة للحركة الموحدة أمراً مثالياً، وذلك ما يمكن أن توفره لك اللوجستيات الحديثة والتقنيات المتطورة.

٦_تحسين الجودة:

الهدف الآخر الذي تهتم له اللوجستيات الحديثة هو تحسين الجودة على المدى الطويل، وزيادة المبيعات وزيادة رضا العملاء، وفي الواقع أصبحت إدارة الجودة الشاملة اتجاهاً رئيسياً في جميع أنحاء مشهد الأعمال.

❖ وتنقسم أهداف الخدمات اللوجستية من حيث المستويات الزمنية إلى:

• المدى القصير:

الهدف من ذلك المستوى هو العمل على رفع كفاءة المادة من المصدر الخاص بها وهذا الأمر يساهم بشكل كبير في تقديم نبذة عن كافة المنتجات والمشتريات والبرامج التي تخص كل منهم على حد سواء، وذلك من خلال السعي لزيادة كفاءة التدفق المادي من المنشأ وحتى إلى المصب،

بالإضافة إلى العمل المستمر على برمجة الشحنات والحرص على العملاء والتي تتمثل في الخدمات ما بعد البيع بالإضافة إلى توزيع المزيد من قطع الغيار الخاصة ببعض السلع، كما أنها تهدف أيضا في النهاية إلى الاستمرار في تقديم الخدمات وذلك من خلال تقديم خدمات الصيانة الخاصة بالسلع والمنتجات التي يتم إنتاجها من الشركات.

• المدى المتوسط:

تعمل هذه المرحلة على رصد الإجراءات والخطوات والتي قد جاءت بها الشركة من أجل فرض التحكم على التكاليف اللوجستية بالإضافة إلى حرصها لوضع الخطط المناسبة والعمل على تطويرها، كما تهدف إلى وضع كافة الخيارات المناسبة بين يدي المديرين وتعمل على تحفيزهم والتعاقد معهم لاختيار العمليات المناسبة لمصلحتها والتي يتم عقدها مع الشركات المتخصصة بذلك.

• المدى الطويل:

يساعد هذا المدى في السيطرة على كافة العقبات والتحديات، فمن ناحية أخرى يمد العون للمنشأة من أجل السيطرة على التعقيد التي تواجه سير عملها، كما تحرص على عمل العديد من التحديثات المتواصلة بشكل مستمر من أجل التعرف على مدى الأثر الذي تتركه الخدمات اللوجستية على العمليات التي سبقتها.

رابعا: أنواع الخدمات اللوجستية:

مما لا شك به أن الخدمات اللوجستية من الأشياء التي يوجد لها عدة أنواع مختلفة وهي على

النحو التالي: -

الخدمات اللوجستية العسكرية:

يعرف هذا النوع باسم الإمداد العسكري والدور الخاص بذلك النوع هو تقديم المزيد من العون إلى الأفراد في الوحدات العسكرية أو جميع الأفراد المقاتلين خلال فترة زمنية محددة، وهو ما يعرف اليوم في الكثير من المؤسسات بمسمى الشؤون الإدارية والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى من حيث المهام الخاصة بهم.

الخدمات اللوجستية الإدارية:

تعتبر جزء هام من سلسلة توريد المواد والتي تختص بالتخطيط والتطبيق والتحكم بتمويل الموارد وتخزينها بطريقة سهلة من خلال نقطة الانتاج ونقطة الاستهلاك من أجل إرضاء المستهلكين، كما يوجد مصطلح آخر للوجستية الإدارية والتي تعني كل ما له علاقة بالشحن والتفريغ وتخزين البضائع وتوصيلها للعملاء من مكان وصولها إلى مكان العميل، بالإضافة إلى أن اللوجستيات تكون عبارة عن نقل الركاب من مكان إلى آخر من خلال البحر أو البر أو الجو، والأمر الذي يميز الخدمات اللوجستيات هو نقل الموارد من مكان إلى أي مكان آخر دون أن تحدث أي تلف بأي طريقة كانت سواء بحر أو بر أو جو.

خدمات لوجستية الطرف الثالث:

تعتبر من أهم الأنواع والتي تندرج تحتها أربعة أنواع: -

١- يتولى في أبسط حالاته القيام باستلام البضائع من أي شركة وتوضيبيها ونقلها وتخزينها ومن ثم توزيعها.

٢- مُطور الخدمات يُطلق هذا الاسم على من يقوم بتقديم الخدمات لزيائنه التي تعمل على إضافة قيمة مثل البحث والمتابعة وخدمات لوجستية أخرى خاصة كتغليف خاص.

٣- الوسيط هو الذي يهتم بجميع النشاطات اللوجستية للشركة ولكن لا يقوم بتطويرها.

٤- مُطور الزبون وهو الذي يهتم بكافة النشاطات اللوجستية كما يقوم بتطويرها ويتكامل مع كيان الشركة.

الخدمات اللوجستية للطوارئ:

فهي عبارة عن مفهوم يتم استخدامه من قبل الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد والصناعات التحويلية من أجل الدلالة على المواقيت الزمنية المحددة والهامة من خلال وسائل نقل خاصة يتم استخدامها لنقل البضائع أو الأشياء بسرعة في حالة الطوارئ، والأسباب التي تتسبب في تجنييد

الطوارئ في الخدمات اللوجستية تكون عن طريق تأخير الإنتاج فعليًا أو التأخير المتوقع في الإنتاج أو الحاجة الملحة لمعدات متخصصة من أجل منع مثل تلك الأحداث مثل المشاكل التي تكون بسبب هبوط طائرات على الأرض أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي العادة يتم الحصول على مثل هذه الحالات عن طريق طوارئ الخدمات اللوجستية التي يتم تقديمها من الشركات المانحة والمتخصصة.

الخدمات اللوجستية للأعمال:

هي تلك الأنواع التي يمكن انخراطها في أي وظيفة في شركة تختص بالخدمات اللوجستية مثل شركة النقل أو الطيران، فهذه الشركات يكون لديها أقسامًا خاصة للقيام بتلك الأعمال.

الخدمات اللوجستية للإنتاج:

يستخدم هذا المفهوم من أجل وصف المهام اللوجستية التي يكون لها علاقة بالإنتاج، مثل توريد البضائع الأساسية إلى المصنع وتوزيع المنتجات بعد الانتهاء من تصنيعها، كما أنها تهتم بتوفير تدفق مميز للبضائع يضمن استمرارية الإنتاج بالشكل المناسب مع التكاليف ومستوى الخدمات وغيرها من الاعتبارات اللوجستية الأخرى.

المطب الثاني

دور قطاع النقل في النمو الاقتصادي

يعتبر قطاع النقل من أهم تروس دفع عجلة النمو الاقتصادي في مصر؛ فتؤدي شبكات النقل دور الشرايين التي تتدفق من خلالها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على خدمات قطاع النقل ومرافقه في عملية ربط أسواق الإنتاج والاستهلاك بعضها ببعض وسد الحاجة إلى المواد الخام.

أولاً: مفهوم النقل:

تعددت مفاهيم النقل ووجدنا أن هناك الكثير منها، فقد عرفت بأنه "النشاط الاقتصادي الذي يتعلق بحركة الأفراد أو السلع من مكان لآخر متجاوزا المسافة المكانية والبعد الزمني بهدف خلق المنافع أو زيادتها أو تطويرها.

كما يعرف أنه "مجموعة الأساليب والطرق الحديثة والأساليب والوسائط والتكنولوجيا والاجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف من خلالها إلى تحويل الإنسان وإنتاجه من مكان لآخر"، في حين عرفه الخبير السابق بشؤون النقل لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير هانز أولر بأنه عبارة عن خدمة أوجدت لإيصال مراكز الانتاج والمناطق المأهولة والبعيدة ببعضها أو مع مراكز الاستهلاك".

فيما يعرفه المستشار السابق بمنظمة الأمم المتحدة الخاص بشؤون النقل "جان بودوسكي" بقوله أن "النقل" عبارة عن شحن الاحمال المادية أي يعنى "نقل الاشخاص والسلع"، كما يرى الباحث المصري الدكتور عبد الحسن عبد الغني أن عمليات النقل بانها: هي نشاط اقتصادي يتعلق بحركة الاشخاص والاشياء من مكان إلى آخر كما أنه يقتصر في الوقت الذي تستلزمه هذه الحركة وأن وظيفة النقل هي عبور عنصرى الزمان والمكان، ويترتب عليه خلق المنافع الزمانية والمكانية".

ومما سبق ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن عمليات النقل هي: نشاط تنظيمي علمي يسعى للاستخدام الاقتصادي الأمثل لمستلزمات النقل من طرق ووسائل وشبكات ووقت وموارد مالية وبشرية بأقل تكلفة ممكنة واختصار في الوقت المحدد للنقل.

ويعتبر النقل خدمة تقدم منفعة حتى وأن كانت غير ملموسة، إلا أنها تعمل على تلبية رغبات الأفراد والمؤسسات، لهذا فلها عرض وعليها طلب يحددان ثمنها، كما تتسم خدمة النقل بالندرة النسبية مثلها مثل أي سلعة مادية، فالمستفيد منها لا يستحوذ على الوسيلة أو يمتلكها مادياً في معظم الاحيان بل يستفيد من خدمة الانتقال، وتنتهي العلاقة التعاقدية بين الناقل والمنقول بانتهاء خدمة التوصيل من مكان لآخر في وقت معين وأجر محدد وبعد مكاني معروف.

ثانياً: أنواع النقل:

توجد أربع أنواع رئيسية تمثل مختلف أنماط النقل المستخدمة في الحياة الاقتصادية:

أ. **النقل البري:** يعتبر من أقدم انواع النقل الذي عرفه الانسان، ولقد لقي اهتماما واعتمادا واسعا من فترة إلى أخرى نظرا للمرونة والاستجابة العالية التي تتسم بها لتلبية حاجات نقل الأفراد والسلع ويشمل نوعين من المواصلات وهما: الطريق البري السريع والنقل بالسكك الحديدية.

ب. **النقل البحري:** يعتبر من أقدم الأنواع التي استخدمها الانسان من خلال المجاري والأنهار والبحيرات المتوفرة بصورة طبيعية وبشكل كبير، وبالتالي استعملها الانسان في التنقل والمسافات الطويلة خاصة وأنها غير مكلفة اقتصاديا، وتطورت بعد استخدام المحركات البخارية كما تطور صناعة السفن على اختلاف أنواعها حيث أن بعض السفن وصلت قدرات نقلها من ٢ إلى ٣ مليون طن من البضائع وينقسم إلى ثلاث أنواع وهي: النقل المائي الداخلي، والنقل المائي الساحلي، والنقل المائي البحري.

ت. **النقل الجوي:** يعتبر هذا النوع من أهم الأنواع في وقتنا الحاضر، نظرا لسرعة واختصار الوقت التي تتمتع به ولم يعد يقتصر على نقل الأشخاص والبضائع فقط بين الدول والقارات بل

أصبحت داخل الدولة، وبين التطور المتواصل لهذا النوع أصبح يحقق مستويات هامه وعالية بالنسبة لحجم البضائع المنقولة بواسطة الطائرة، وهذا الأمر له انعكاسات إجابيه على مجال حركة الاقتصادية في العالم ونميز بين نوعين من النقل الجوي وهما: النقل الجوي المحلي، والنقل الجوي الدولي.

ث. **النقل بالأنابيب** يستخدم هذا نظام عادة لنقل المواد السائلة (كالنفط ومشتقاته، الغاز، مياه الشرب... الخ)، كما يتضمن أيضا انابيب لنقل المواد الصلبة لكن على نطاق ضيق، وتتم عملية النقل من خلال ضغط هذه المواد داخل أنابيب بواسطة مضخات تتناسب قوتها وحجمها ومع كمية المواد المراد نقلها من المصدر إلى مكان المحددة لها.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للنقل:

تعد شبكات النقل بكافة أنواعها بمثابة شرايين الحياة الاقتصادية، حيث يتم من خلالها الربط بين مراكز الإنتاج وأسواق الاستهلاك، وتمكين مواقع الإنتاج من الحصول على متطلباتها من الخامات ومستلزمات التشغيل. ولذا، يُمثل ناتج هذا القطاع مُدخلًا هاماً من مُدخلات الإنتاج في كثير من القطاعات السلعية والخدمية، مثل قطاعات التجارة والصناعة الاستخراجية والتحويلية، من هنا تأتي أهمية تحسين كفاءة هذا القطاع والنهوض بإنتاجيته لتأثيراتها الإيجابية على أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى قدرتها التنافسية والنفوذ للأسواق.

ويعتبر الاختلاف في بيئة توزيع الموارد الطبيعية من خصائص المناطق التي يعيش فيها الناس، الأمر الذي دفع الناس إلى محاولة تنمية الموارد الطبيعية بالطريقة الأنسب وبأقل التكاليف منذ القدم ، ولهذا فإن دراسة مدى إمكانية إنشاء طرق للنقل والتي يصل بها إلى هذه الموارد - وتكلفتها وكفاءتها تحدد مستوى استغلال هذه الموارد واقتصاديات "عملية الانتاج"، فالأقاليم ذات الموقع الجغرافي المتميز والسهل تعمل على استغلال مواردها منذ زمن بعيد وبمستوى اقتصادي مريح، فقد سهلت جرافتيها مد شبكات الطرق ما أنعشها

سكانياً واقتصادياً، وعلى العكس من ذلك، هناك أقاليم تأخرت في استغلال مواردها لفترة طويلة حتى تم شق شبكات نقل توصل إليها.

كما يحظى قطاع النقل بنصيب كبير من الأهمية الكبيرة على الصعيدين الوطني والعالمي من كافة أطراف الدول، من حيث كونه قطاع خدمي هام له القدرة على استحداث نمو قطاعات أخرى في إطار التشابك الهيكلي بينها، حيث يساهم في تنمية الناتج الوطني والعمل على توفير فرص العمل واستيعاب الاستثمارات المريحة، وتحسين استغلال الموارد وتوسيع الامتداد الزراعي والعمراني والتوطن الصناعي والزراعي، ودعم البنية الأساسية والهياكل القاعدية، والعمل على اعمار المناطق النائية، ودعم الانتشار المعرفي وتنشيط السياحة، وتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعزيز المنافع بما يتماشى ومنحى عولمة الاقتصاد.

وتأتى أهمية النقل من خلال التداخل الذي يحدثه الهيكل الاقتصادي للدول، فالطلب على النقل يرتبط بتحريك العناصر والمدخلات الانتاجية والصناعية وكذلك بالنسبة للمنتج النهائي، وهذا يرتبط بمختلف الوحدات الانتاجية بصفة مباشرة وطردية سواء تعلق الأمر بحصولها على مستلزماتها الانتاجية أو تسويقها للمنتج النهائي، وبالتالي فإن نسبة الانفاق على النقل يشكل جزء أكبر من تركيبة التكلفة النهائي المنتج ويجب أخذها في الاعتبار في دراسة هيكل تكاليف الانتاج في المؤسسة.

أما على المستوى الكلي، فإن نمو قطاع النقل خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان بمعدل ٧% سنوياً عالمياً، في حين تراوحت نسبة النمو الاقتصادي العالمي في باقي القطاعات ما بين ٣ إلى ٤%، مما يعني أن قطاع النقل احتل مكان الريادة للقطاعات التي لها القدرة على استحداث وتحفيز النمو، موفراً في ذلك حصيلة إيرادات اسهمت بنسبة ١٥% في توليد الناتج الوطني بصفة كبيرة ومباشرة، وتوفير مناصب شغل لـ ٧ إلى ٨% من اجمالي العمالة، وأيضاً استوعب نسبة ٢٠% في المتوسط من اجمالي التدفقات الاستثمارية، واستحوذ على نسبة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠% من

ميزانية الأسرة في الدول المتقدمة مقابل أقل من ٥% في الدول النامية والفقيرة، مما يعكس الأهمية المتزايدة لقطاع النقل.

١- أهمية قطاع النقل في زيادة قيمة الناتج الوطني.

يتم تسليط الضوء على أهمية قطاع النقل في زيادة الناتج القومي الإجمالي، إما بشكل مباشر أو من خلال التأثيرات الإيجابية المضاعفة من خلال روابطه المباشرة مع قطاعات الخدمات والسلع الأخرى فالارتباط الطردي بينه وبين مختلف الوحدات الانتاجية لا ينعكس على الإيرادات المباشرة فقط، بل يمتد لعوائد عنصر العمل والتجهيزات الأساسية والتكميلية المرتبطة بالوسائل والمحطات وورشات الصيانة.

وتتشيط الموانئ والمطارات والصناعات الوسيطة والنهائية ومختلف الخدمات المرتبطة بها، بحيث تؤدي عائدات التشييط وإعادة استثمارها إلى التحديث المستمر للإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة دخل قطاع النقل، ووصول القيمة إلى القيمة المضافة، ويتجاوز معدل العائد على عوامل إنتاجه ٣٠% في المتوسط، مما يعني عائد سريع وعالي على الاستثمار والتشغيل.

كما يزيد من إيرادات النقل والمواصلات ومضاعفاتها الإيجابية تعظيم صافي الإيراد عن طريق التهوين أو التقليل من معدلات التسرب المتمثلة في المدفوعات للخارج مقابل خدمات أجنبية، أو للواردات من مستلزمات إنتاج القطاع وقيمة وسائل النقل وقطع الغيار المستوردة، فصافي الإيراد يمثل الاجمالي مطروحاً منه التسريبات كمدفوعات للخارج، ويمثل صافي الإيراد عن طريق تحسين أداء وكفاءة الوسائل والمعدات الأساسية والتكميلية، ودعم الصناعات الأساسية والتكميلية وإنتاج قطع الغيار محلياً وتطوير الخبرة الفنية والإدارية، و تقليل التسريبات خاصة من خلال إحلال الواردات.

٢- أهمية قطاع النقل على المستوى الإنتاجي

إن خدمات قطاع النقل تؤثر على جانب العرض الكلي للمنتجات السلعية والخدمية وذلك من خلال: -

-سهولة الحصول على خدمات عناصر الإنتاج بالكميات والسرعة اللازمة، مما يؤدي إلى تقليل نقل المواد الخام ووسائل الإنتاج المحلية والمستوردة الموجهة للتخزين، وهذا بشرط أن تتوفر شبكات النقل الملائمة بصفة دائمة.

-المساهمة من خلال تخفيض تكاليف التخزين والتكلفة النهائية للمنتوج مع تقليل تكاليف النقل، حيث يترتب عنه زيادة الإنتاج وزيادة العرض الكلي من مختلف السلع والخدمات مع زيادة قدرتها على المنافسة.

وبالنسبة لجانب الطلب الكلي فان خدمات النقل تؤثر من خلال:

-تخفيض تكاليف تخزين المنتج النهائي.

-تقليل تكلفة نقل المنتج النهائي إلى الأسواق وبالتالي تخفيض سعر بيعه مما يزيد في الطلب عليه.

-توسيع نطاق الأسواق وضمان سهولة توزيع المنتج ووصوله إلى المستهلك. بالتالي فان توفر النقل بتكلفة مناسبة سيزيد من الطلب والعرض الكلي للمنتجات بما يحقق أرباح للمنتجين ومستوى رفاهية أعظم للمستهلكين نظرا لان حاجياتهم الاستهلاكية متوفرة بأسعار مقبولة.

رابعاً: الدور الذي تقوم به شركات خدمات النقل في مصر وأهميته

يبرز دور شركات خدمات النقل في التجارة الدولية والمحلية في جمهورية مصر العربية في تسهيل التجارة من خلال المهام التالية:

- تقوم شركات الشحن بإبلاغ الشاحن بتكاليف التصدير وتقديم المشورة بما في ذلك تكاليف الشحن، نفقات الموانئ رسوم القنصلية وثائق الخاصة، تكاليف التأمين تكاليف سوء التخزين أو التجميع أو تكاليف الجمارك، وأيضا تكاليف الاغذية والتعبئة وتكاليف النقل البري، والبحري السكك الحديدية والنهرية.

-تقوم شركات النقل بتخطيط المسار الأنسب لنوع الشحنة مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود أضرار وزيادة التكلفة ومراقبة مواعيد التسليم وأمن الشحنة والبضائع الخطرة.

- تقوم شركات النقل بحجز مساحة الشحن اللازمة والتعاقد عليها على متن السفينة أو الطائرة أو القطار أو الشاحنة.

- تقدم شركات خدمات النقل الاستشارات والتعاقدات التأمينية لنقل البضائع نيابة عن الشاحنين ومساعدتهم في حالة وقوع اي مشكلة

- تقوم شركات النقل بتقديم المشورة للشاحن بشأن وسائل النقل الأنسب للبضائع وتنفيذ إجراءاتها الخاصة لتحميل البضائع وتعبئتها وتخزينها.

-تقوم شركات خدمات النقل بأعداد وعرض المستندات الخاصة بالنقل والتجارة المطلوبة للتصدير والاستيراد وبوليصة الشحن البحري واو بوليصة الشحن الجوي.

- تعمل شركات النقل مع وسطاء الجمارك في الخارج للتأكد من امتثال البضائع والمستندات للوائح الجمركية. كما تعمل كوسيط في المفاوضات الجمركية والتشريعات التجارية الدولية.

المطلب الثالث

أثر الخدمات اللوجستية والنقل على النمو الاقتصادي المصري

يعد قطاع النقل من أهم القطاعات الحالية ويأتي أسباب أهمية هذا القطاع من أن كفاءة التجارة والقدرة على نقل البضائع تعتمد على هذا القطاع، وبالتالي حجم النمو الاقتصادي في البلاد ووفقاً للبنك الدولي، فإن الخدمات اللوجستية تتكون من شبكة من الخدمات التي تدعم حركة البضائع داخل الحدود وعبرها".

ووفقاً للبنك أيضاً فقد تجاوز حجم المبيعات السنوي الناتج عن الشبكات العالمية للخدمات اللوجستية ٤,٣ تريليونات دولار أمريكي، لذا يُعد التطرق لوضع الخدمات اللوجستية مهماً لتوضيح كفاءة التجارة من حيث التكلفة، كما أن أحد المؤشرات التي تقوم بقياس كفاءة الخدمات اللوجستية هو مؤشر أداء الخدمات اللوجستي الذي يقوم بالإشارة إلى الفرص والتحديات التي تواجه قطاع النقل.

وترجع أهمية اللوجستيات إلى أن هذا المفهوم هو في الواقع مفهوماً شاملاً يربط ما بين أنشطة متنوعة مثل النقل والتخزين والشراء وتشغيل أوامر العملاء.. الخ، كما يهدف أحكام الرقابة على جميع أنشطة الحركة والتخزين التي تساعد على تدفق المنتج من مرحلة اقتناء المادة الخام وحتى مرحلة وصوله في شكله النهائي الصالح لاستخدام إلى العملاء والمستهلكين في الوقت المناسب والمكان المناسب وبالشكل المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي ضاعف من حجم التجارة المصرية والاختصار في الوقت وتحقيق أزمنة قياسية وبتكلفة معقولة.

أولاً: آثار النقل على الأنشطة اللوجستية

يلعب النقل دوراً أساسياً في الربط بين الخطوات العديدة التي تؤدي إلى تحويل الموارد إلى سلع مفيدة للمستهلك في صورتها النهائي، ويعمل أيضاً على التخطيط لجميع

المراحل من الوظائف الرئيسية في نظام حركة البضائع من أجل تقليل التكلفة وتعظيم الخدمات للعملاء، وهو ما يطلق عليه مفهوم "اللوجستيات التجارية" وهذا النظام بمجرد وضعه يعمل على تحسين إداء إدارة العمليات بشكل فعال، وقد اشتملت عملية التخطيط على عمليات منفصلة للإنتاج والتخزين والنقل والبيع بالجملة، وأيضاً بيع التجزئة ولكن بشكل أساسي، من مصانع الإنتاج والتصنيع والتخزين والخدمات، وتتطلب مصانع الإنتاج جميع المواد والمكونات ولوازمه دون تخزين لفترات طويلة ومعالجة ومناولة المواد داخل المصنع والمخازن.

تتضمن خدمات التخزين بين المصانع والمتاجر وسائل نقل منفصلة، حيث تكمل المتاجر سلسلة النقل حتى يتم تسليم المنتج إلى المستخدم النهائي، حيث يقوم المنتجون بإنتاج البضائع بأنفسهم وترك التسويق والتوزيع على الشركات الأخرى.

ويمكن الاستفادة من خدمات التخزين من خلال تلك الشركات وأيضاً خدمات التوزيع للمنتج وهناك تغييرات كبيرة في عدد ومواقع المرافق المستخدمة في التخزين حيث ساعدت على إغلاق العديد من المستودعات لمستودع واحد وتوسيع مرافق التوحيد ومراكز التوزيع.

وتنعكس هذه التطورات عدت عوامل مثل خدمات النقل بالوسائل المختلفة للوصول الي الأفضل ولتحسين الأداء اللوجستي، ويوجد العديد من الانظمة اللوجستية الكثير من لوجستيات وسائل النقل المختلفة على سبيل المثال:

أ- اللوجستيات في النقل البحرية

تلعب الصناعة البحرية دوراً هاماً في الشحن الدولي حيث يمكن أن توفر وسيلة نقل رخيصة وذات قدرة تحميل عالية مما يفضله المستهلك، وبالتالي فالنقل البحري ذا مكانة حيوية في نقل العديد من البضائع والسلع، مثل النفط الخام والحبوب، ومن اهم عيوبه هو أنه يحتاج إلى وقت نقل أطول ويتأثر جدول مواعيد النقل بشدة بعوامل

الطقس، على الرغم انه يساعد في توفير التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية، وتوجه شركات الخدمات اللوجستية البحرية الحالية إلى استخدام مقاييس أكبر لأحجام السفن وتقنيات التشغيل التكنولوجية.

علاوة على ذلك فالعملاء اللذين يطالبون استخدام النقل البحري الحاليين يهتمون أكثر بجودة الخدمة من سعر التسليم، وبالتالي من الضروري تقديم المفاهيم اللوجستية الجديدة من أجل زيادة الحصول على رضا خدمة العملاء، على سبيل المثال معلومات دقيقة وحقيقة وفي نفس الوقت يتم الاعتماد عليها وأيضا أنظمة تتبع البضائع.

ويمكن تقسيم نظام تشغيل صناعة النقل البحري إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

(أ) الشحن المنتظم: حيث تستند الأعمال على نفس السفن بالطرق والسعر والرحلات المنتظمة.

(ب) الشحن الجوال: هذا النوع من الشحن هو سعر النقل غير المنتظم، وطرق النقل غير المستقرة، والجدول الزمني بالعادة يسلم بضائع معينة، مثل البضائع السائبة الجافة والنفط الخام.

(ج) الشحن الصناعي: يعد الغرض الرئيسي من صناعة الشحن هو ضمان توريد المواد الخام، وفي بعض الأحيان يحتاج إلى حاويات متخصصة، مثل حاويات الضغط العالي للغاز الطبيعي.

ب- اللوجستيات في النقل الجوي

إن لوجستيات النقل الجوي ضرورية للعديد من الاعمال مثل الصناعات والخدمات لإتمام النظام اللوجستي والعمل على تحقيق رضا العملاء بتوفير الاستلام بسرعة، وبقلل خطر الضرر ويحقق الأمن وأيضا المرونة وإمكانية الوصول وتكرار جيد للوجهات العادية، ولكن يوجد عيب وهو أن رسوم التوصيل عالية يتم اختيار الخدمات اللوجستية

للشحن الجوي عندما تكون القيمة لكل وحدة وزن للشحنات عالية نسبيًا وسرعة التسليم من العوامل الضرورية، وتتمثل خصائص لوجستيات الشحن الجوي فيما يلي:

(أ) الطائرات والمطارات: فهذه الصناعة تعتمد على بناء المطارات وصناعة الطائرات.

(ب) يسمح سرعة التسليم في أماكن بعيدة.

(ج) لا يتأثر النقل الجوي بالعوائق الأرضية.

وتُظهر البيانات الحديثة أن سوق النقل وبالأخص "البضائع" يواصل نموه نظراً لاتجاه العالمي في الأسواق، ويجب على الخدمات اللوجستية للشحن الجوي أيضاً تغيير خدماتها لما يتناسب مع الاتجاهات المستقبلية للهواء وتطوير الشحن والتكامل مع وسائل النقل الأخرى والتدويل والتحالف والاندماج بين شركات النقل الجوي النمط المستقبلي للخدمات اللوجستية للشحن الجوي، وتتعاون مع وسائل النقل الأخرى، مثل النقل البحري والنقل البري، لتوفير قاعدة الخدمة في الوقت الملائم، ومن الباب إلى الباب.

ت- لوجستيات النقل البري:

تعد اللوجستيات البرية إداء هامه في الرابط بين الأنشطة اللوجستية. فيمتد خدمات التوصيل بها للنقل الجوي والبحري ومنها المطارات والموانئ السمة الأكثر إيجابية، وتقدم اللوجستيات البرية مستوى عالي القدرة في الوصول الى العديد من المناطق البرية بعيدا عن تمركز المحطات الثابتة مثل المطارات والموانئ ومحطات السكك الحديدية. وتتعدد طرق النقل الرئيسية البرية حيث تتمثل في النقل بالسكك الحديدية والنقل البري والنقل عبر خطوط الأنابيب.

يوفر النقل بالسكك الحديدية مزايا مثل القدرة الاستيعابية العالية، وتقليل التعرض للطقس وانخفاض استهلاك الطاقة، في حين تشمل العيوب ارتفاع تكاليف المرافق

الضرورية، والصيانة الصعبة والمكلفة، والافتقار إلى المرونة للطلبات العاجلة وتنظيم العربات الذي يستغرق وقتاً طويلاً.

تشمل مزايا النقل عبر خطوط الأنابيب ذات السعة الكبيرة، ظروف الجوية تأثير أقل، ورسوم التشغيل أقل، والنقل مستمر دائماً؛ ولكن من أهم عيوبها هي ان تكلفة البنية التحتية باهظة الثمن، والإشراف الأصعب على طول الخط، والتخصص في طبيعة السلع المنقولة حيث انها لا تتناسب الا مع السوائل او الغازات، واحتياجات الصيانة الدورية.

ان الاستخدام المفرط للنقل البري يجلب أيضا العديد من المشاكل، مثل الاختناقات المرورية، التلوث وحوادث المرور وبالتالي في المستقبل، نسعى الى تحسين كفاءة ادارة عمليات النقل البري بما يضمن الحصول على المزايا المتعددة له وتجنب المشكلات المتعلقة بكفاءة تشغيله.

ثانياً: أهمية التسويق اللوجستي لقطاع خدمات النقل

يتم عرض النشاط التسويقي والنشاط اللوجستي في قطاع خدمات النقل على أنهما نشاطان مترابطان ومتكاملان، على سبيل المثال، يعد هدف تقديم المنتجات المناسبة للعملاء في الوقت المناسب وفي المكان المناسب وبالسعر المناسب أحد أهم الأهداف التي يجب على جميع الشركات تحقيقها. لذلك لا يمكن الاستغناء عن معرفة طلب العملاء لسلعة لتحديد خدمات نقل البضائع من مكان الي اخر التي توفرها شركات النقل التي تقوم بتنفيذ عمليه اتاحة البضائع في المكان المناسب و الوقت المناسب بالكمية المناسبة للعملاء، و ذلك بشحن البضائع بنا علي طلب احتياجات العملاء من بحوث التسويق للأنشطة التسويقية لتحديد المنتج المطلوب و مكان احتياج ذلك المنتج لتوفيره للعملاء في الوقت المناسب بمساعدة الخدمات اللوجستية التي تشتمل على العديد من الانشطة التالية مثل النقل والتوزيع و التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف و التخلص

الجمركي و نقل البضائع المطلوبة في الوقت المناسب التي بالتالي تحقق قيمة مضافة للسلع .

تستخدم الشركات التي تقدم خدمات النقل التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت والأنظمة الحديثة التي تسمح بمتابعة البضائع عن بعد.

هذه المهام ساعدت كثيرا في تنشيط حركة التجارة المصرية وخاصة ان تواجد مثل هذه الشركات أصبح عرفا دوليا يعتمد عليه كل من المصدرين والمستوردين في جميع انحاء العالم.

وتلعب أنشطة التسويق والخدمات اللوجستية دورا رئيسيا في نجاح الأعمال. إذا لم يتم تسليم البضائع إلى المكان المناسب وفي الوقت المناسب، فقد يكون لذلك عواقب سلبية على الشركات. ولهذا تحرص هذه الشركات على الانخراط في التسويق اللوجستي. ومن ضمن هذه الاسباب: -

- ١- إتاحة البضائع التي تتضمن التسويق اللوجستي توفرها في الوقت المناسب والمكان المناسب فان التسويق اللوجستي يزيل عائق المكان.
- ٢- المحافظة على البضائع من التلف: لان مديري التسويق واللوجستيات يخططه لطبيعة البضائع لذلك لا يمكن تخزين البضائع القابلة للتلف لفترة طويلة. يجب إرسالها في أقرب وقت ممكن. على سبيل المثال، المنتجات الغذائية. يضمن قسم اللوجستيات إرسال البضائع في أقرب وقت ممكن ، اعتمادا على الطلب ومتطلبات المنتج.
- ٣- تحسين الكفاءة: تعمل الخدمات اللوجستية على تحسين الكفاءة حيث يمكن للأعمال التركيز على العمليات الرئيسية مثل الإنتاج والمبيعات.
- ٤- إزالة الحواجز الجغرافية: إذا كانت البضائع ستنتقل إلى الخارج (الصادرات) ، فيمكن إتاحتها بسهولة.

ثالثاً: دور قطاع النقل والخدمات اللوجستية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مصر

استطاعت وزارة النقل على مدار العام الماضي، تنفيذ العديد من المشروعات، في مجالات النقل المختلفة، وذلك في إطار الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية بتطوير منظومة النقل في مصر وفق أحدث النظم التكنولوجية العالمية، لتقديم خدمة مميزة للمواطن المصري في مجالات الطرق والسكك الحديدية ومترو الأنفاق، والموانئ البحرية. وصدر تشريع حكومي جديد يسمح للجهات شبه الحكومية مثل شركة السكك الحديدية المصرية إصدار السندات الأمر الذي من شأنه زيادة حجم الاستثمار.

وأصبحت مؤشرات قطاع النقل من المؤشرات الرئيسية الدالة على درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقطاع النقل في مصر يحتل أهمية خاصة لما تحظى به من موقع جغرافي متميز في منتصف طرق النقل وبالقرب من الأسواق الرئيسية في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، وهو يُمثل نقطة قوة وبهيئتها لتصبح مركزاً ومحوراً عالمياً رئيسياً في خدمات النقل واللوجستيات، وبخاصة في ظل الانتشار الواسع لنظام النقل متعدد الوسائط، وما يُحقّقه من وفورات جمّة.

كما تعطي الدولة المصرية أهمية خاصة لمشروعات قطاع النقل ضمن استراتيجيتها الطموحة لتوفير وتكامل شبكات ووسائل النقل المختلفة لخدمة مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى تحقيق طفرة في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفير أعلى معايير السلامة والأمان، فضلاً عن تسهيل حركة النقل التجاري وتحفيز بيئة الاستثمار، وهو الأمر الذي تمت ترجمته في تنفيذ عدد من المشروعات الهامة والعملاقة وفقاً لأحدث المعايير العالمية والتكنولوجيات المتقدمة.

وشهد قطاع النقل في مصر إنجازات كبيرة ومشروعات ضخمة منذ يونيو ٢٠١٤، حيث ظهر اهتماماً خاصاً بمجال النقل بمختلف قطاعاته بوصفه أحد أهم أدوات تنفيذ خطط التنمية الشاملة بالبلاد، واستهدفت مشروعات النقل إحداث طفرة في هذا المجال الحيوي الهام عن طريق إيجاد وتفعيل

منظومة النقل متعدد الوسائط، والذي يربط بين مختلف وسائل النقل سواء كان ذلك للركاب أو البضائع، كما استهدفت مشروعات النقل التوسع في شبكات الطرق والكباري وتطوير وتجديد كافة عناصر منظومة السكك الحديدية ، وتطوير مترو الأنفاق وإضافة المزيد من الخطوط بمواصفات عالمية، وفي ظل خطط اقتصادية طموحة لتطوير هذا القطاع الحيوي والهام.

وقد بدأت مصر في حصد ثمار هذه الإنجازات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وتحسنت مكانة مصر العالمية في كافة المؤشرات المتعلقة بقطاع النقل، حيث حصلت مصر على الجائزة المميزة من بنك التنمية الأفريقي لبناء الطرق لعام ٢٠٢٠، وذلك بفضل تنفيذ مشروعات غير مسبوقة في مجال تطوير الطرق والنقل، كما تقدمت مصر ٥ مراكز في مؤشر الفرص اللوجستية الدولية عام ٢٠٢٠ بفضل جودة البنية التحتية لتحل المركز الـ ٢٣، مقارنة بالمركز ٢٨ عام ٢٠١٩. ومازالت الخطط المصرية سارية لتطوير قطاع النقل وتحسين مستوى أداءه بما يخدم أهداف ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وتأسيساً على ما سبق سوف نعرض المستهدفات المستقبلية لقطاع الطرق في مصر، حسب ما جاء في موازنة ٢٠٢١ / ٢٠٢٢، بما يساعد في وضع تصور لما سيصل إليه قطاع النقل خلال الفترة القادمة، استعداداً لإطلاق الجمهورية الجديدة.

رابعاً: الرؤية المستقبلية لتطوير قطاع النقل واللوجستيات في مصر:

وضع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه المسؤولية، نصب أعينه النهوض بمصر إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث وجه سيادته الحكومة بإعداد مشروع قومي للطرق في مصر، ضمن خطة متكاملة لتطوير البنية التحتية وإنشاء الكباري وتوسيع الشوارع والميادين. لذلك جاءت الرؤية التنموية لقطاع النقل ضمن مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ من أجل توفير نظام نقل يُحقّق أهداف التنمية المُستدامة، ويُدعم في الوقت ذاته دور النقل على المستويين الإقليمي، والدولي.

وبناء على ما سبق، فقد انطلقت هذه الرؤية من تصور اقتصادي وتنموي صحيح مائة بالمائة، حيث تُعد شبكات النقل شرايين الحياة الاقتصادية، والتي تُبنى على أساسها خطط وبرامج التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما لهذه الصناعة من دور كبير وتأثير واضح في تطور الشعوب في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

❖ مستهدفات قطاع النقل في خطة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢:

استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مُستهدفات قطاع النقل بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢١، وهو العام الرابع والأخير من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١)، حيث من المستهدف أن تصل الاستثمارات الكلية لقطاع النقل بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ تبلغ ٢٤٤,٧ مليار جنيه، بنسبة نمو ١٠,٤%، أي تروى على ضعف الاستثمار المُتوقَّع عام ٢٠٢١/٢٠، وقياساً أيضاً بالأعوام السابقة على وقوع أزمة كورونا، وذلك في ظل الخطة الطموحة التي تتبناها وزارة النقل لتدعيم البنية الأساسية وتطوير أداء أنشطة النقل على كافة أنواعها.

وفيما يتعلق بالمستهدفات التنموية لقطاع النقل بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ يتضح أنها تستهدف نمو القطاع بنسبة ٣,٨% على غرار عام ٢٠٢١/٢٠ ومن حيث إنتاج القطاع بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١ فمن المُستهدف ارتفاعه إلى نحو ٤٦٩ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٤٣٠ مليار جنيه مُتوقَّع عام ٢٠٢١/٢٠ وبنسبة نمو ٩,١%، أما فيما يتعلق بناتج القطاع فمن المُقدَّر ارتفاعه من ٣١٣,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٣٤٥,٦ مليار جنيه في عام الخطة، مُسجلاً نسبة زيادة قدرها ١٠,١%، ومن المُقدَّر أن يُسهم ناتج قطاع النقل بنسبة ٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى القطاعات الاقتصادية على غرار المُتوقَّع عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة مُشاركة أكبر قياساً بعامي ٢٠١٩/١٨ ، ٢٠٢٠/١٩ في ظل توجّه الدولة للتوسّع في الاستثمارات المُوجّهة لقطاع النقل.

وسوف نعرض بعض الانجازات التي تمت في مجال النقل:

على مستوى النقل البري: تم انجاز محاور مرورية كبيرة أهمها طريق شرم الشيخ، وهو أحد أهم المحاور الرئيسية بمدينة شرم الشيخ، وتم افتتاحه في سبتمبر ٢٠١٨، للمساهمة في تخفيف الضغط المروري على طريق السلام وتسهيل الحركة بين الطريقين

الدائري والسلام، ونفق الشهيد أحمد حمدي، وبعد أول طريق يربط بين قارتي أفريقيا وآسيا، ويعتبر العبور الثاني لقناة السويس . ومحور ٣٠ يونيو، وافتتح في نوفمبر ٢٠١٩، كخطوة في طريق تحقيق رؤية التنمية الشاملة لسيناء، والتي تعتمد على ربط غرب القناة بشرقها. محور "روض الفرج"، والذي يعد واحداً من مشروعات شبكة الطرق والكباري العملاقة والهامة. ومحور طما الحر بمحافظة سوهاج، فهو عبارة عن محور تقاطع حر، تأسس بهدف ربط شبكة الطرق بالصعيد من الطريق الصحراوي الشرقي وحتى الطريق الصحراوي الغربي . محور جرجا على النيل، البالغ طوله ١٠ كيلومتر، وتأسس في مايو ٢٠١٧، بهدف ربط شرق وغرب النيل لتسهيل حركة النقل على أهالي الصعيد . طريق شبرا - بنها الحر: شيد طريق شبرا - بنها الحر، البالغ طوله ٤٠ كيلومتر، والذي تم افتتاحه في يناير عام ٢٠١٨، بتكلفة إجمالية قدرها ٣٤٦٠ مليون جنيه، بهدف تخفيف الكثافة المرورية على الطريق الزراعي الحالي، والتكامل مع الطريق الدائري الإقليمي بما يخدم حركة النقل في محافظات الدلتا. وكوبري مطار العاصمة الإدارية، الذي تم أنشئه بهدف تيسير الحركة المرورية، والتخفيف من حدة الاختناقات التي تعاني منها الطرق الرئيسية في البلاد. كوبري الفنجرى الجنوبي بمدينة نصر، الذى افتتح في يناير ٢٠١٨، للمساهمة في تسهيل حركة السيارات بمحاور العروبة والنصر والفنجرى وصلاح سالم.

على مستوى شبكات الأنفاق والمetro . فقد تم افتتاح وتشغيل المرحلة الرابعة من

الخط الثالث بطول ١١,٥٢ كم و ١٠ . كما تم توريد ١٠ قطارات مكيفة من إجمالي ٣٢ قطار للخط الثالث لمترو الأنفاق وتوريد مكونات لعدد قطارين من إجمالي ١١ قطارا سيتم تجميعهم بشركة سيماف، ومخطط وصول آخر قطار في يوليو ٢٠٢٣ - توريد ٢ قطار من إجمالي ٦ قطارات مكيفة للخط الثاني لمترو الأنفاق "شبرا - المنيب" ومخطط وصول آخر قطار في ديسمبر ٢٠٢١. وقد بلغت تكلفة المشروعات المنفذة بمترو الأنفاق ٣٣,١ مليار جنيه، وكذلك بلغت تكلفة المشروعات الجاري تنفيذها بمترو الأنفاق ٢٠٠ مليار جنيه، كما بلغت التكلفة التقديرية لمشروعات من المخطط البدء في تنفيذها بمترو الأنفاق

٣٠٠ مليار جنيه . كما بلغت قيمة التعاقد على تصنيع وتوريد ٣٢ قطاراً مكيفاً للخط الثالث بلغت ٧ مليار جنيه.

على مستوى السكك الحديدية .تعاقدت وزارة النقل على صفقة توريد ١٣٠٠ عربة مجري روسي بنحو أكثر من مليار يورو، ووصل منها حتى الآن ١٧٣ عربة سكك حديدية جديدة، وكذلك تم توريد ١٠٠ جرار سكة حديد حديث من إجمالي ١١٠ جرارات، فضلاً عن التعاقد على توريد ٦ قطارات ركاب جديدة مع شركة تالجو الإسبانية. كما تم توقيع ” إتفاقية إطار عمل لإنشاء مركز تدريب مهني مصري صيني مشترك لتكنولوجيا السكك الحديدية ” بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر (المعهد الفني لتكنولوجيا السكك الحديدية) ومعهد ناجينغ لتكنولوجيا السكك الحديدية(NIRT) وشركة أفيك الصينية في مجال التدريب ونقل المعرفة وتبادل الخبرات في مجال السكك الحديدية، إضافة إلى توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر، والشركة القابضة للنقل البحري والبري التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام بشأن إنشاء شركة مشتركة للنقل متعدد الوسائط للبضائع.

وقد بلغت تكلفة توريد وتشغيل ٢١٢ عربة مكيفة جديدة بلغت ٢,١ مليار جنيه، كما بلغت قيمة التعاقد على توريد ١٣٠٠ عربة ركاب سكة حديد جديدة أكثر من مليار يورو، وكذلك بلغت تكلفة إنهاء الأعمال المدنية لعدد ٦٩٣ مزلقاناً، وتطوير ٤٣٥ مزلقاناً منها ١,٢ مليار جنيه، كما تم الانتهاء من تطوير وتحسين وصيانة ١٦٧ محطة سكة حديد بتكلفة ٧٠٠ مليون جنيه، في حين زادت إيرادات التذاكر نتيجة تحصيل الغرامات المطبقة على المخالفين من ٣٢ إلى ٤٠ مليون جنيه شهرياً، الأمر الذي مكن هيئة السكة الحديد من شراء ١٠ جرارات جديدة، وعمرة ٤١ جراراً لأول مرة من مواردها.

على مستوى النقل البحري . في عام ٢٠١٨، أبرمت هيئة ميناء الإسكندرية وهيئة ميناء قناة السويس إتفاقية مشروع مشترك لبناء منصة متعددة الأغراض بقيمة ٤٥٠ مليون دولار في ميناء الإسكندرية. بالإضافة إلى التوسيع الذي تم الانتهاء منه مؤخراً في منطقة قناة السويس، فإن الموانئ الأخرى تشهد توسعات أخرى، منها على سبيل المثال : إطلاق

مشروع لبناء محطة جديدة متعددة الأغراض بقيمة ٧٣,٦ مليون دولار في ميناء دمياط في منتصف عام ٢٠١٨ ، والانتهاه من تنفيذ مشروعات لإزالة الاختناقات بالطرق الملاحية ورفع كفاءة الأهوسة بإجمالي تكلفة ٦٠٠ مليون جنيه. وتطوير الطريق الملاحي القاهرة / أسوان بتكلفة ٢٦٧,٩٤ مليون جنيه. وتطوير الطريق الملاحي القاهرة / دمياط بتكلفة ٢٣,٦٣ مليون جنيه. كما تم بناء وتوريد قاطرتين بحريتين بمواني البحر الأحمر بتكلفة بلغت ٥١٤ مليون جنيه. وتنفيذ ثلاثة مشروعات تطوير بمينائي شرق وغرب بورسعيد بتكلفة ٨,٣ مليار جنيه، فضلاً عن تنفيذ ٦ مشروعات لتطوير موانئ الأدبية والطور والعريش.

على مستوى النقل الجوي .تم المضي قدما في مشروعات التطوير وصيانة المنشآت الجوية ، حيث قررت الدولة المصرية إنشاء ٤ مطارات جديدة وهي مطارات العاصمة الإدارية وسفنكس وبرنيس والبردويل في زمن قياسي لربط محافظات مصر بشبكة متكاملة من خطوط الطيران يكون من شأنها ربط كل ربوع الدولة بما يدعم الحركة الجوية والسياحية، وشملت خطة تطوير المطارات المصرية رفع كفاءة مطارات شرم الشيخ وبرج العرب والغردقة وأسوان والأقصر وبورسعيد وسانت كاترين وطابا والسادس من أكتوبر وزيادة طاقتها الاستيعابية، كما تم رفع كفاءة أنظمة الملاحة والمراقبة الجوية وتعزيز الإجراءات الأمنية بجميع المطارات.

وأخيرا: فقد حققت مصر إنجازا جديدا في منظومة النقل والخدمات اللوجستية بعد أن قفزت عدد (١٠) درجات على المستوي العالمي في مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي في ٢٠٢٣.

حيث قفزت مصر إلى المرتبة السابعة عربيا والثالثة افريقيا والـ٥٧ عالميا في مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٢٣، محققة نحو (٣,١) نقطة، مقارنة بعام ٢٠١٨، حيث احتلت المرتبة الـ٦٧ عالميا بعدد (٢,٨٢) نقطة فقط.

ويرجع ذلك إلى التطورات الكبيرة التي شهدتها القطاع اللوجستي المصري في السنوات الأخيرة مدعومًا برؤية الدولة المصرية في التحول إلى مركز عالمي للتجارة واللوجستيات.

النتائج:

يعتبر قطاع النقل والخدمات اللوجستية الدعامة الأساسية التي تركز عليها البرامج التنموية للدولة نظرا لما هذا القطاع من دور كبير وتأثير واضح في تطور الشعوب في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة والنامية. حيث أن تقاس بمدى استخدام وسائل ونظم النقل، ويعتبر الخدمات اللوجستية محور هام لمساعدة خدمات النقل في تحقيق التنمية المتوازنة لكل القطاعات الاقتصادية وكذا بالمساهمة في احداث مصدر دخل جديد لخزينة الدولة وايضا استحداث مناصب شغل جديد وانتعاش الصناعات التقليدية من خلال الخدمات اللوجستية.

ومنه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1. الخدمات اللوجستية وخاصة النقل من أهم النشاطات التي تخلق قيمة في المؤسسات والاقتصاد الوطني على حد سواء.
2. ان الخدمات اللوجستية سيكون له مساهمة حقيقية وفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تشجيع النقل من إضافة قيمة للبضاعة أو المنتجات من خلال تحقيق المنفعة الزمنية و المكانية.
3. هناك اهتمام كبير من قبل الحكومة بقطاع النقل وتعمل الشركات المكلفة بإنجاز المشروعات الخاصة بالنقل تسليمه في وقته المحدد.
4. منح بعض المشاريع للشركات الأجنبية ساهم في توفير الخبرة للشركات الوطنية مما سيساعدها في انجاز المشاريع الوطنية القادمة بنفسها وساعد على انتشار الخدمات اللوجستية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نوصي بالآتي:

- 1- خفض كافة القيود غير التعريفية على التجارة.
- 2- تشجيع الاستثمار في البنية الأساسية للنقل، من خلال تطبيق خطه لتطوير قطاع النقل.
- 3- التوسع في انشاء المراكز اللوجستية في الدول الأعضاء، وتحسين الخدمات المقدمة بها.
- 4- إنشاء مواقع انترنت والسعي إلى جعلها أكثر حيوية عن طريق التجديد الدوري للمعلومات.

- ٥-مسايرة التطورات العلمية في كل ما يخص اللوجستيك من مفاهيمه، تقنياته وأدواته.
- ٦-تشجيع الاستثمار في الخدمات اللوجستية عن طريق جذب متعاملين لوجستيين دوليين، هذا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات.
- ٧-إدماج الاعتبارات البيئية في اتخاذ القرارات وإتباع معايير عالمية للمحافظة على البيئة.
- ٨-التنسيق بين المتعاملين والعمل بمبدأ اللوجستيك المتكامل والمشارك، وتطوير العلاقات مع العملاء.
- ٩-تطوير الموارد البشرية في مجال خدمات صناعة متعهد النقل والنقل بالشاحنات ومجال تحسين أطر الإدارة القانونية والإدارة العامة.

➤ المراجع العربية:

أ-الكتب:

- ١-أيوب، سميرة أبراهيم، اقتصاديات النقل: الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٢-بدوي، سمية اقتصاديات إنشاء وتطوير وتشغيل الموانئ في ظل المنافسة العالمية: الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٣-المعزاوي والتوني اقتصاديات النقل: الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦
- ٤-النحراوي، أيمن، لوجستيات التجارة الدولية الناشر دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩. مواقع الأنترنت - :
- ٥- الحميد خالد هاشم لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلد ٢١، العدد ٢، أبريل ٢٠٢٠.
- ٦-اداره الاعمال اللوجستية، الدكتور محمود خضر، الطبعة الاولى ٢٠١٥.

ب- الرسائل العلمية:

- ١-البرعى سلوى زغلول، نموذج مقترح للأنشطة اللوجستية التسويقية لدعم الميزة التنافسية، رسالة دكتوراه بجامعة المنصورة - كلية التجارة - إدارة الاعمال ٢٠١١.
- ٢-شهيره إبراهيم حسن محمد، تقييم دور شركات خدمات النقل الدولي في التسويق اللوجستي وانعكاسه على بناء المزايا التنافسية" دراسة تطبيقية على مصر العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنى سويف ، ٢٠٢٢، ص ٥٤.

٣- طارق محمد عبد العظيم نموذج التنمية الإقليمية لإمارة دبي دراسة مقارنة لإقليم قناة السويس"، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان عام ٢٠١١م، ص ١٣.

٤- عماد حمدي فواز، جودة الخدمات التسويقية واثرها على إيرادات قناة السويس، رسالة ماجستير الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، عام ٢٠١٦م، ص ١٣٠، ١٣١.

٥- إيناس أمين محمد، ظاهرة رموز اقتصاد العولمة بالتطبيق علي منطقة إقليم قناة السويس - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال، جامعة حلوان عام ٢٠١٠ ص ١٨٦

٦- على الشريف أسامة، أثر الخدمات اللوجستية على سلوك المستهلك في ظل جائحة كورونا - دراسة حالة لعينة من مؤسسة DHL، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢١، ص ١١.

٧- بن علي محمد الأمين، دور النقل البحري في الرفع من الاداء اللوجستي" دراسة حالة مؤسسة التسويق البحري -ميناء مستغانم" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، ٢٠٢٠، ص ٢٩.

ج-المقالات والأبحاث العلمية:

١- الشافعي حسن احمد، الأنشطة اللوجستية التسويقية وعاقبتها بالميزة التنافسية في المؤسسات الرياضية، بحث منشور في مجلة بحوث التربية الرياضية بجامعة الزقازيق - كلية التربية الرياضية، ديسمبر ٢٠١٥، ص ١٠٥

٢ - مروة محمد عبد الحميد دور وادي التكنولوجيا في تنمية محور قناة السويس الجديدة ، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٣-٢٤ ديسمبر ٢٠١٤.

٣-وزارة النقل البحري الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، الكتاب الإحصائي السنوي عام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ ص ١١-١٢.

٤- سمير معوض "التجارة الدولية ولوجستيات الموانئ الإسكندرية) المؤتمر الرابع والعشرين للموانئ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ١٧ - ١٩ فبراير ٢٠٠٨، ص ١ - ٧

٥- فريد النجار، تأثير قناة السويس الجديدة على التجارة العالمية، ورقة مقدمة للمنتدى العلمي الأول تعظيم دور الإدارة الاستراتيجية في منطقة قناة السويس، جامعة نيويورك، ص ٢٨.

٨- د.خالد هاشم عبد الحميد، لوجستيات التجارة و أثرها على النمو الاقتصادي فيدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلد الحادي والعشرون العدد الثاني، أبريل ٢٠٢٠، ص ٩.

٩- شريف ماهر، هيكل اللوجستيات والموانئ البحرية من أجل التغيير"، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، عام ٢٠١٥، ص ١٨٦.

➤ مواقع الانترنت:

1-<https://www.stg-logistique.fr/>

2-<https://fr.wikipedia.org/wiki/transport>

3-<https://www.sitl.eu/>

4-<https://www.logistiqueconseil.org>

5-<https://www.nashco-dz.com>

➤ المراجع الأجنبية:

1-Acemoğlu, D., & Restrepo, P. (2017). Secular Stagnation? The Effect of Aging on Economic Growth in the Age of Automation. NBER Working Paper Series, Working Paper 23077.

2-Acs, Z. J., Estrin, S., Mickiewicz, T., & Szerb, L. (2018). Entrepreneurship, institutional economics, and economic growth: an ecosystem perspective. *Small Bus Econ*, 501-514.

3-Ahlborn, M., & Schweikert, R. (2015). Public Debt and Economic Growth - Hochschule Göttingen Forschungspapiere. *Economic System Matter*. Private

4-Arslan, G. E. (2013). Ekonomik Büyüme, Kalkınma ve Gelir Dağılımı. Hitit Enstitüsü, 45-52. Üniversitesi Sosyal Bilimler

5-Artan, S., Hayaloğlu, P., & Seyhan, B. (2015). Türkiye'de Çevre Kirliliği, İlişkisi. Yönetim ve Ekonomi Araştırmaları Dışa Açıklık ve Ekonomik Büyüme .Dergisi, 308-325

6-Ateş, İ., & Işık, E. (2010). Türkiye'de Lojistik Hizmetlerinin Gelişiminin İhracattaki Büyüme Etkileri. *Ekonomi Bilimleri Dergisi*, 99-106.

7-Banerjee, A., Duflo, E., & Qian, N. (2012). Access to Transportation Infrastructure and Economic Growth in China. NBER Working Paper No. 17897.

8-Berechman, J., Özmen, D., & Özbay, K. (2006). Empirical analysis of transportation investment and economic development at state, county, and municipality levels. *Transportation*, 537-551.

9- Bove, V., & Elia, L. (2017). Migration, Diversity, and Economic Growth. *World Development*, 227-239.

10-Carruthers, R., Bajpai, J. N., & Hummels, D. (2002). Trade and Logistics: An East Asian Perspective. *East Asia Integrates: A Trade Policy Agenda for Shared Growth*, 77-93.